يقظـــة

أما أن الوزارة يقظة لاتعرف النوم ، ساهرة لاتعرف الرقاد ، حذرة لا تعرف الإهمال ، متنبهة لا يمكن أن تؤخذ على غرة ، فهذا أمر واضح كل الوضوح ، جلى كل الجلاء ، لا يقبل الشك ولا يحتمل النزاع . واذا لم يكن بد من أن يقام الدليل على ذلك للمكابرين والممارين مع أن ذلك لا يحتاج إلى دليل فيكفى أن يفكر الناس فى أن خصما من الخصوم السياسيين للوزارة لا يقول كلمة إلا أحصيت عليه ، ولا يأتى حركة إلا علمت بها الوزارة ولا ينتقل من مكان إلا سبقته من عيون الحكومة وأرصادها طلائع وأتباع ، ولا يزوره زائر إلا نمى أمره الى السلطان ، ولا يتحدث إليه متحدث إلا عرف أمره فى ديوان . فإذا كنت تريد بعد ذلك يقظة ، وإذا كنت تريد فوق ذلك تنبها وحذرا فأنت عسير ، لا يعجبك العجب ولا الصوم فى رجب . ومع ذلك ففوق كل يقظة يقظة أخرى ، وفوق كل حذر حذر آخر أشد منه وأدق ، وأبلغ فى الحيطة وأقطع للشر ، وأحسم للداء . فالوزارة يقظة فى المراقبة ولكنها يقظة أيضا فيما هو فوق المراقبة ، فهى تبذل الممكن لتحول بين الناس وبين خصومها السياسيين تفرق هؤلاء الناس عن خصومها بالحار حينا والبارد حينا آخر ، وبالفاتر فى كثير من الأحيان .

فأما الحار فهذه العصى والسياط التى تعمل فى الجلود . وأما البارد فهذا الماء الذى يتدفق من مضخات الحريق . وأما الفاتر فأشياء بين ذلك ، منها الزجر والانتهار ، ومنها التهديد والوعيد ، ومنها الترغيب والترهيب ، ومنها ماشئت ومالم تشأ مما يطمع ويخيف . ومنها ما أحببت ومالم تحب من القطر المسلحة والسيارات المصفحة والخنادق المحفورة والأسوار التى ترفع إلى السماء .

فليس من سبيل إذن إلى أن ينكر منكر أن وزارتنا يقظة كل اليقظة ، حذرة كل الحذر ، متنبهة كل التنبه . وليس من سبيل إلى الشك فى أن رئيس وزارئنا كان موفقا كل التوفيق حين أبرق إلى الديلى تلغراف منذ أيام بأن غيبته عن مصر وإقامته فيها سواء ، لأن السياسة المرسومة لمصر فى هذه الأيام تجرى وستجرى على أحسن ماتجرى عليه السياسة

كوكب الشرق فى ٢٦ - ٧ - ١٩٣٣

فقد مرض رئيس الوزراء وكأنه لم يمرض ، وسافر رئيس الوزراء وكأنه لم يسافر ، ومضت حكومة رئيس الوزراء أثناء مرضه وأثناء سفره على ماكانت تمضى عليه أثناء صحته وإقامته من اليقظة والحذر ، ومن التضييق على الخصوم والمعارضين ، تسلك إليه كل سبيل وتنهج فيه كل يوم نهجا جديدا .

وليس من سبيل إلى الشك فى أن رئيس الوزراء يستطيع أن يتمثل الآن قول الشاعر القديم :

إذا أيقظتك خطوب الزما ..ن فنبه لها عمرا ثم نم

فهو يستطيع أن يتمثل هذا البيت وأن ينام ملء جفونه ويتنفس ملء رئيته ويستمتع بالراحة والهدوء طول الصيف فقد نبه عمرا ، وعمرو هو وزير الداخلية الذى لاينام ولاخوف عليه من أن ينام

ولكن اليقظة الانسانية محدودة ككل ما يضاف إلى الإنسان ، فقد يستطيع وزير الداخلية[1] أن يأرق الليل والنهار ، ويبذل من الجهد مالا يبذله غيره فى بلد من البلاد ، ثم لايظفر بعد ذلك بما يحب ومانحب نحن من ضبط الأمن وإقرار النظام وحماية الأنفس والأموال . وليس ينبغى أن يؤخذ وزير الداخلية بهذه الحوادث الكثيرة العنيفة التى تحدث متصلة مطردة فى أرض مصر والتى تزهق فيها الأنفس وتسفك فيها الدماء وتكثر فيها الجراحات ، وتنهب فيها الأموال . فوزير الداخلية مهما يكن رجل من الناس ، له قوة المتفوقين وفيه ضعف الناس على كل حال . والله وحده هو القادر على أن يعصم النفوس من أن تزهق والدماء من أن تسفك ، والأموال من أن تسرق ، والحرمات من أن يعتدى عليها لأن الله وحده هو الذى لايمكن أن يفوته آثم ، ولايفلت من سلطانه مفلت مهما يكن قويا ماكرا .

وعلى هذا النحو تستطيع كل وزارة أن تعتذر حين تفلت الأمور من يدها ، وحين تتفرق الأمور عليها ، وحين لاتوفق من ضبط الأمن وحماية النظام إلى ماتريد . أما فى غير مصر فيقبل منها هذا العذر لأنه لايقدم إلا مقرونا بشىء آخر ، هو الاعتراف بالضعف والعجز والاستقالة من النهوض بما لايمكن النهوض به ، والقيام بما لايمكن القيام به . يقبل العذر ، وتقبل الاستقالة . ويكلف بحماية الأمن والنظام قوم آخرون لعلهم أن يكونوا أقدر على حماية الأمن والنظام ، فإن وفقوا فذاك وإلا قدموا العذر والاستقالة فيقبل العذر والاستقالة مرة أخرى .

---

(١) وزير الداخلية فى ذلك الوقت هو محمود القيسى باشا ، وكان ضالعا مع الانجليز .

وأما فى مصر فالوزارة لاتقدم عذرا ، ولااستقالة . وإنما يلتمس لها الناس العذر فتقره أولا تقره ، وترضاه أولا ترضاه . وثق بأن وزارتنا القائمة لن تقبل هذا العذر الذى تلتمسه لها لأنها لاتسلم ولايمكن أن تسلم بأن الأمن مضطرب ، وبأن النظام ضعيف وبأن حياة الناس وأموالهم ليست من الصيانة بحيث يجب أن تكون فى بلد متحضر يعيش فى القرن العشرين ، لن تسلم الوزارة بهذا ، ولن تقبل الاعتذار . فأما الاستقالة فشىء لايمكن التفكير فيه .

ومع ذلك فالوزارة نفسها تعترف بهذا العجز وتعترف به على نحو يخيل إلينا أنه لايليق بالوزارة القوية العزيزة ذات الشأن الرفيع والسلطان المنيع . وأى اعتراف أوضح وأجلى وأشد خطرا على سمعة الوزارة وسمعة مصر من هذا القرار الذى اتخذه وزير الداخلية منذ أسبوع فألغى به إجازات المأمورين ورؤساء الشرطة فى مصر كلها طول فصل الصيف . ومتى اتخذت وزارة من الوزارات مثل هذا القرار فى غير أيام الخطر الداهم الذى تتعرض فيه سلامة الدولة وأمنها للاضطراب .

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فقد ظهر أن حرمان المأمورين ورؤساء الشرطة حقهم من الراحة أثناء الصيف لايكفى لتكون يقظة وزير الداخلية مجدية منتجة . وهذه الصحف ذكرت أن المديرين رفعوا من أقاليمهم إلى وزير الداخلية مطالب يلحون فيها أن تزاد قوة الشرطة فى الأقليم ، لأن مابين أيديهم من القوة لايكفى ولايمكنهم من حماية الأمن بعد أن كثرت الجرائم فى هذه الأيام كثرة خاصة .

ويظهر أن وزير الداخلية قد عنى بهذه المطالب ولكنه عنى بها فى رزانة وأناة وهدوء فلم يتسرع بإمداد المديرين بما يطلبون إليه من المدد ، وإنما أراد أن يدرس فيتقن الدرس ، ويبحث فيحسن البحث ، ويرسل الإمداد حين يثبت له أن إرسالها أمر لامندوحة عنه ولاسبيل إلى الإبطاء فيه . وكذلك ألف وزير الداخلية لجنةبرياسة أحد الوكيلين ، برياسة الوكيل المقيم الذى لم يسافر ليستريح ، وكلف هذه اللجنة أن تدرس اقتراح المديرين وتستعرض أمر الشرطة فى كل إقليم وتقيس عدد الشرطة فى كل إقليم إلى عدد السكان . وقد اجتمعت هذه اللجنة مرة فى القاهرة ، فدرست واستعرضت ، ثم أرجأت الاجتماع إلى يوم يحدد فيما بعد ، وقد يكون هذا الاجتماع فى الاسكندرية حيث يصطاف الوكيل ، وحيث يصطاف الوزير . وسينتهى الدرس من غير شك اليوم أو غدا أو بعد غد إلى أن عدد الشرطة ملائم أو غير ملائم لعدد السكان ، ثم إلى قبول الاقتراح الذى يقدمه المديرون أو الإعراض عنه ، ولكن تنبئنا الصحف فى أثناء هذا كله بأن اضطراب

الأمن يزداد من يوم إلى يوم ، ويشتد من حين إلى حين . وهذا نبأ نقرأه صباح اليوم يحدثنا بأن أسرتين اختصمتا فى قرية من قرى الصعيد فدارت بينهما رحى القتال كما يقولون ، وأطلق الرصاص ، ولعب السلاح الأبيض ، ولعبت العصى والنبابيت وانجلت الموقعة بعد ساعة عن أربعة قتلى وعن خمسة وعشرين من الجرحى ، بينهم عشرة قد أصيبوا بجراحات خطرة بالغة . ومصدر هذه المعركة – فيما تقول الصحف ضغائن قديمة بين الأسرتين ، والذين مكن هؤلاء الناس من أن يقتتلوا ويفنى بعضهم بعضا ، هو فى أكبر الظن أن عدد الشرطة فى ذلك الإقليم وفى ذلك المركز ، وفى تلك القرية لم يكن ملائما لعدد السكان . وكم نحب أن نعرف معنى هذه الملاءمة كيف تكون وبم تتحقق ؟ فهل يكفى لكل عشرة من السكان شرطى ؟ أم هل يجب لكل مائة من السكان شرطى ؟ أم هل يجب لكل ألف من السكان شرطى ؟

مسألة مشكلة تحتاج من غير شك إلى درس طويل ولكن هذا الدرس الطويل لن يسعف المديرين والمأمورين الذين ألغيت إجازاتهم والذين يعجزون عن إقرار الأمن وحفظ النظام .

ألا يرى وزير الداخلية أن الخير إنما هو فى أن يتلمس دواء أسرع وأنجع من المقارنة بين عدد السكان وعدد الشرطة . وهذا الدواء نعرفه نحن ، ويعرفه الناس جميعا ، وتعرفه الوزارة حق المعرفة ، ولكنها لاتريد أن تأخذ شجاعتها بكلتا يديها وأن تقدم عليه . هذا الدواء هو الاستقالة . فاستقالة الوزارة وحدها هى التى ترد الأمن إلى الاستقرار وترد النظام إلى الثبات ، لأن مانحن فيه من فساد ليس مصدره أن بقاء الوزارة قد أفسد الشئون العامة ، وزعزع ثقة الناس بكل شىء ، وشكك الناس فى قيمة الحياة والأموال والحرمات . وإلا فلم يكن عدد الشرطة فى عهد الوزارات السابقة أقل ملاءمة لعدد السكان منه الآن . ولم يكن أمر الأمن والنظام فاسدا كما هو الآن ، ولم يظهر عجز الوزارة عن ضبط الأمن ووضع اليد على المجرمين فى سرعة كما يظهر الآن .

هذا هو الدواء الصحيح ، ولكن قلت لك إن الوزارة لن ترضاه فهناك دواء آخر لا يحسم الداء ولكنه يخفف شره بعض الشىء . وهو أن يسير وزير الداخلية فى الناس سيرة زياد فى أهل العراق فيشتد على المجرمين ما استطاع ويضمن فى الوقت نفسه لمن تقع عليهم الجرائم ما يصابون به من الأنفس والأموال . ومعنى ذلك أن تدفع الحكومة إلى كل أسرة يقتل أحد أبنائها دية القتيل وإلى كل أسرة يجرح أحد من أبنائها دية ماأصابه من الجراحات ، وإلى كل أسرة يسرق منها شىء قيمة ماسرق منها قل أو كثر .

فالحكومة – بحكم وجودها – ضامنة للناس الأمن على الأنفس والأموال . فإذا عجزت عن تحقيق هذا الأمن وأبت مع ذلك أن تستقيل فلابد من أن تعوض على الناس مايخسرون لعجزها وقصورها . ستقول : وأين تجد الحكومة ديات الذين يصرعون من القتلى والجرحى وقيمة مايسرق من الأموال والعروض ؟ والجواب على ذلك يسير لا ينكره إلا من ليس له قلب يشعر أو عقل يفكر ، فأنا أؤكد أن حياة مصرى واحد من هؤلاء الذين يصرعون فى كل يوم أحب إلى مصر وأعز عليها وأنفع لها من مؤتمر الطيران ومن مؤتمر البريد ومن مؤتمر السياحة ومن مؤتمر السكك الحديدية ومن مؤتمر الموسيقى الشرقية . حياة مصرى واحد أنفع لمصر من هذه المؤتمرات كلها مجتمعة

فيجب على الوزارة أن تنصرف عن سياسة المؤتمرات وعن سياسة الدعاية فى الخارج ، وعن سياسة الترف كلها وأن ترصد الأموال التى تنفقها فى هذه السبيل للتعويض على الأسر التى يقع فيها القتل ، أو تقع عليها السرقة لعجز الوزارة عن حماية الأمن .

ولعلك توافقنى على أن مصر تؤثر ألف مرة ومرة أن تنفق الحكومة على هذه الأسر البائسة وتحميها من الجوع والحرمان على أن تدعو فى الشتاء جماعة الممثلين والممثلات ، والراقصين والراقصات لتلهية الأجانب والمترفين فى القاهرة.فليفكر وزير الداخلية اليقظ فى هذا الاقتراح ، وله أن يعرضه إن شاء على هذه اللجنة التى تقارن بين عدد الشرطة وعدد السكان .